

Distr.: General
22 August 2016
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السادسة والعشرون

٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

جمهورية فنزويلا البوليفارية

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-14525(A)



* 1 6 1 4 5 2 5 *

المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - منهجية إعداد التقرير وعملية التشاور.....
٤	ثانياً - السياق.....
٦	ثالثاً - الالتزامات.....
٧	رابعاً - التعاون الدولي.....
٨	خامساً - تعزيز الإطار المؤسسي.....
١٠	سادساً - الإنجازات وأفضل الممارسات لكفالة حقوق الإنسان وإعمالها وتعزيزها وحمايتها.....
١٠	المعايير الدولية التي جرى التصديق عليها.....
١٠	سابعاً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....
١٠	الحد من الفقر.....
١٢	مكافحة التمييز العنصري.....
١٢	الحق في الصحة.....
١٤	الحق في البيئة.....
١٥	الحق في غذاء كاف.....
١٥	الحق في السكن.....
١٦	الحق في التعليم.....
١٨	الحق في العلم والتكنولوجيا.....
١٩	الحق في الثقافة.....
١٩	ثامناً - الحقوق المدنية والسياسية.....
١٩	حماية حقوق الإنسان في القانون الجنائي.....
١٩	الحق في الأمن العام.....
٢٢	حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية.....
٢٣	الحق في المساواة والإنصاف بين الجنسين.....
٢٤	حقوق الشعوب الأصلية.....
٢٦	حماية طالبي اللجوء واللاجئين.....
٢٦	تاسعاً - التحديات.....
٢٧	عاشراً - الاستنتاجات.....
٢٨	المصادر.....

أولاً- منهجية إعداد التقرير وعملية التشاور

١- يقدّم هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان عملاً بالقرار ٢١/١٦ وبالمقرر ١١٩/١٧، وهو ثمرة الجهد المتواصل الذي تبذله جميع مؤسسات الدولة فنزويلية المسؤولة عن تعزيز واحترام وكفالة وإعمال جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. ويستعرض تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدولة فنزويلية خلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن الالتزامات الطوعية العشرة التي قطعتها على نفسها.

٢- ف فيما يتعلق بالتوصيتين ٩٤-١٩ و ٩٤-٢٠، اعتمدت، من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة، على الدعم المستمر الذي تقدمه وكالات وبرامج الأمم المتحدة في فنزويلا من قبيل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، فضلاً عن المنظمة الدولية للهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، اكتسبت ممارسة حق الإنسان في المشاركة السياسية أهمية بالغة، بفضل مساهمات وانتقادات المثات من ممثلي المنظمات والحركات الاجتماعية المنتهية إلى المجتمع المدني.

٣- واستجابة للتوصيات ٩٣-١٨ و ٩٣-١٩ و ٩٤-٣٦، نُظمت حلقات عمل لفائدة المنظمات الاجتماعية والحركات الشعبية شارك فيها ٣٨٧ ممثلاً وممثلة عن ٢٤١ حركة اجتماعية بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦. وفي إطار هذه المنهجية، نُظمت في الفترة ذاتها ٢٠ حلقة عمل مشتركة بين المؤسسات بالتنسيق مع الإدارة العامة، شملت ٣٣ مؤسسة تابعة للدولة.

٤- وبخصوص التوصية ٩٤-٣٤، وبغرض توعية وتدريب الموظفين العامين في مجال حقوق الإنسان، عُقدت حلقة العمل المعنونة "الاستثمار الاجتماعي والاستثمار العام في الأطفال والمراهقين"، وذلك وفقاً لتوصيات لجنة حقوق الطفل وبالتعاون مع اليونيسيف، وقد استفاد منها ٥٦ موظفاً عاماً.

٥- ومن آب/أغسطس ٢٠١٥ حتى نيسان/أبريل ٢٠١٦، أفضت عملية التوعية إلى إرسال أكثر من ٤٠٠ مساهمة محددة من المجتمع المدني إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إطار إعداد هذا التقرير، وهو ما شكل مسألة مهمة للحصول على المعلومات. وكدليل على الإقبال الكثيف والشفافية، حظي الموقع الشبكي epuvenezuela.gob.ve منذ إنطلاقه في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ حتى تقديم هذا التقرير بزيارة ما يناهز مليوني مستخدم لشبكة الإنترنت. وهكذا، تعرض الدولة فنزويلية باعتراز على الفريق العامل الإنجازات الكبرى التي حققتها والتحديات التي واجهتها في مجال حقوق الإنسان.

٦- وتستند البيانات المستخدمة في إعداد التقرير إلى عمليات التعداد الوطنية، والوثائق الرسمية، والهيئات الحكومية المتخصصة، والمعلومات التي قدمتها مؤسسات الدولة المسؤولة هيكلية

عن حقوق الإنسان بوصفها محوراً شاملاً لجميع السياسات العامة. ونظراً للحد الأقصى لعدد الكلمات، لم تُستخدم الصيغ اللغوية المراعية لنوع الجنس في هذه الوثيقة.

ثانياً – السياق

٧- شهدت فنزويلا منذ ١٦ سنة تحولا عميقا أفرز إنجازات متعددة في مختلف المجالات الاجتماعية، توحى مواصلة ترسيخ وتحسين نوعية حياة جميع السكان، واستند إلى تجديد للولاية الدستورية في نظامها الديمقراطي كُنْهه وغاياته حقوق الإنسان.

٨- ولتحقيق هذا النموذج من الديمقراطية الدستورية، انطلقت في أواخر القرن الماضي ثورة سياسية سلمية تجمع بين مفاهيم الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، تعزز في إطارها المسؤولية المشتركة بين جميع مكونات الدولة وألوية المشاركة الشعبية نموذجاً للتنمية قوامه الإدماج الاجتماعي وذا محتوى إنساني وإيكولوجي عالي المستوى، ييسر قواعد الكفاح الاجتماعي والقانوني المشروع والعدل ضد قوى الهيمنة الخفية والإمبريالية وسلطة مؤسسات وسائط الإعلام.

٩- وتحييداً لما ينص عليه الدستور، انطلقت ثورة اجتماعية، مناصرة لمبادئ القانون الدولي المتمثلة في تقرير المصير واحترام السيادة والاستقلال، هدفها الرئيسي كفالة الإدماج الاجتماعي على نحو شامل. غير أن تعصب وتطرف الأقليات الحاكمة والقوى الوطنية والدولية المناهضة لهذا النموذج من التنمية البشرية، تجلت في إجراءات غير دستورية شتى، تمثلت في أعمال العنف ومحاولات الانقلاب والمقاطعة. وهذا ما حدث منذ عام ٢٠٠٢ إثر محاولة الانقلاب التي قامت بها قيادات المعارضة ضد حكم الرئيس هوغو تشافيز والتي أُحبطت بفضل الإرادة التضامنية للشعب الفنزويلي وقواته المسلحة الذين أعادوا معاً الديمقراطية ورئيسهم.

١٠- وبعد الانقلاب الفاشل، نُفذ في عام ٢٠٠٣ ما يسمى التخريب الاقتصادي - النفطي الذي كبد البلد خسائر فاقت ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. واستمرت حتى الآن زعزعة الاستقرار المتعددة الأشكال. غير أن الدولة واجهت هذه المناوشات بمزيد من الإدماج الاجتماعي، حيث سعت باستمرار إلى كفالة حقوق الإنسان لقطاعات المجتمع الشعبية والأشد ضعفاً. ولاحقاً في عام ٢٠٠٧ صُفح، بموجب قرار عفو، عن الانقلابيين في مسعى لتعزير الاستقرار الاجتماعي. غير أن ذلك لم يخلص البلد حتى الآن من الأفعال المناهضة للديمقراطية والرامية إلى زعزعة الاستقرار.

١١- واستمر تشجيع المقترحات المختلفة الرامية إلى المضي قدماً نحو الثورة الاقتصادية، لمواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية الحادة وتقلب أسعار المواد الأولية. ولم يسمح الانخفاض الحاد لأسعار النفط، بالإضافة إلى استراتيجية التخريب المستمر على الصعيدين الوطني والدولي، بإحراز مزيد من التقدم في أعمال جميع حقوق الإنسان.

١٢- وفي منتصف عام ٢٠١٢، قدم الرئيس تشافيز إلى الشعب الفنزويلي، كمقترح انتخابي، الخطة الوطنية الاشتراكية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ (خطة الوطن)، التي تعززت إلى حد كبير بفوزه في الانتخابات الرئاسية لذلك العام. وعقب وفاة الرئيس تشافيز في آذار/مارس ٢ٰ١٣، أُجريت انتخابات رئاسية جديدة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، فاز فيها نيكولاس مادورو الذي تبني مقترح خطة الوطن، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لاحقا فتحول إلى قانون^(١). غير أنه، خلال هذه الانتخابات الطارئة، اختارت فئات المعارضة المتعصبة، المستفيدة من العفو الصادر في عام ٢٠٠٧ - المنتمية حاليا إلى حزب الوحدة الديمقراطية -، بالتحالف مع مؤسسات وطنية ودولية لوسائل الإعلام وقوى أجنبية، عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات وأحيت بذلك أوضاع العنف والتوتر.

١٣- ومنذ عام ٢٠١٣، حرضت فئات المعارضة المزعزعة للاستقرار على مقاطعة اقتصادية اجتماعية، اتسمت بالانقطاع المنهجي والمدير للإمدادات التي يوفرها القطاع الخاص الوطني والدولي، وهو ما أدى إلى مضاعفات في مجال توزيع الأدوية والأغذية واقتنائها، وإلى المضاربة والاحتكار والتجميد أو التخفيض المتعمد لإنتاج مواد الاستهلاك الحيوية، وتفاقم تهريب الثروات المستخرجة إلى البلدان المجاورة، وبيع المنتجات بأسعار باهظة للغاية والتلاعب القوي للمضاربين بالعملة الوطنية.

١٤- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حرضت فئات المعارضة المتطرفة مرة أخرى على ممارسة العنف من أجل الإطاحة بالرئيس مادورو، وهو ما أدى إلى وفاة ٥٤ شخصا وإصابة المئات، من بينهم أطفال وشباب ومسنون وموظفون تابعون للنيابة العامة وعناصر من الشرطة. كما هاجمت وخربت مرافق منها مدارس وجامعات ومراكز صحية ووسائل النقل العام، مخلفة خسائر مادية فاقت قيمتها ١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٥- ونسقت العناصر المناهضة لنموذج فنزويلا ونظام حكمها عمليات وطنية ودولية للتخريب والتشهير والحصار السياسي والاقتصادي والتجاري والمالي. وفي عام ٢٠١٥، وبموجب أمر تنفيذي صادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، اعتُبرت فنزويلا "مصدر تهديد استثنائي وغير عادي للأمن الوطني والسياسة الخارجية" لبلد يتباهى بكونه قوة اقتصادية وتجارية ومالية وعسكرية. وصدّق على هذا الأمر التنفيذي في عام ٢٠١٦.

١٦- وخلال السنوات الأخيرة، خلفت ظاهرة النينو الطبيعية جفافا شديدا في الفترة المتراوحة بين عام ٢٠١٢ وجزء من عام ٢٠١٦، أثر على نظام الطاقة الكهربائية الوطني الذي يعتمد بنسبة ٧٠ في المائة على قوة المياه لتوليد الطاقة الكهربائية.

١٧- ولمواجهة الصعوبات الاقتصادية، اعتمدت في عام ٢٠١٦ سياسات لحماية الحقوق الاجتماعية الاقتصادية من خلال كلا المرسوم المعنونين "حالة الطوارئ الاقتصادية"^(٢) و"حالة الاستثناء والطوارئ الاقتصادية"^(٣). وقد نُفذ هذان القانونان لتعزيز استمرارية السياسات

الاجتماعية من خلال الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية الزراعية والصناعية، وتوفير الأدوية والأغذية وغيرها من المنتجات الضرورية للحياة، واتخاذ تدابير خاصة للحد من التهرب الضريبي.

١٨- واعتباراً من عام ٢٠١٦، انضاف إلى الأشكال المتعددة من الأعمال الرامية إلى زعزعة الاستقرار التي تفاقمت منذ عام ٢٠١٣، تشكل الأغلبية البرلمانية الجديدة المعارضة التي يُكون حزب الوحدة الديمقراطية نواتها، والذي تُحاك من داخله صيغ لتحقيق أهدافه المترتبة على خروجه من الحكومة، ويرمي ذلك إلى زيادة حدة الصعوبات وإحداث تراجع في الإنجازات الاجتماعية وزيادة احتكار المواد الغذائية وغيرها من المنتجات الأساسية والمضاربة فيها، وذلك في إطار استراتيجية لزعزعة الاستقرار من خلال إثارة الاضطرابات الاجتماعية والتحكم في وسائل الإعلام، تستغل بالإضافة إلى ذلك انخفاض أسعار النفط، الذي يشكل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالنسبة لفرنزويلا.

١٩- وإزاء هذا الوضع، تعيد دولة فنزويلا تأكيد عزمها الثابت على التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة في نظامها الدستوري والمكرسة في السياسة العامة لخطة الوطن وفي المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتعرب عن التزامها بالحفاظ على مستويات الاستثمار الاجتماعي الشامل - الأكبر في التاريخ الحديث للبلد - بوصف ذلك آلية لتوفير الحماية الشاملة لجميع السكان بغية تحقيق السعادة الاجتماعية القصوى، وهي الهدف الأسمى لإنشاء النظام الاشتراكي البوليفاري.

ثالثاً - الالتزامات

٢٠- منذ انتهاء الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١، عملت الدولة بحزم من أجل تنفيذ التوصيات المقبولة، بما في ذلك الالتزامات الطوعية العشرة التي قطعتها على نفسها.

٢١- وبفضل الجهود الجبارة لجميع هيئات الدولة، التزمت فنزويلا بمواعيد إعداد التقارير الدورية وتقديمها إلى اللجان التي أنشأتها هيئات المعاهدات. ففي عام ٢٠١٣، قُدم التقرير الجامع للتقارير الدورية التاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي عام ٢٠١٤، قُدم التقرير الجامع للتقارير الدورية الثالث والرابع والخامس بشأن اتفاقية حقوق الطفل؛ والتقرير الجامع للتقارير الدورية السابع والثامن بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والتقرير الدوري الرابع بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٢٢- وفي عام ٢٠١٥، قدمت فنزويلا التقرير الدوري الثالث بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والتقرير الدوري الرابع بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما قدمت في أواخر عام ٢٠١٥، التقرير الأولي بشأن اتفاقية

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، قدمت فنزويلا العرض الوطني الطوعي أمام منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في إطار بدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

٢٣- وفيما يتعلق بتقديم التقارير إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى، أودع التقرير الوطني الرابع بشأن رصد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمده الأمم المتحدة في عام ٢٠١١.

٢٤- وقد اعترفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأداء فنزويلا الرفيع في مجال حقوق الإنسان. وانتُخبت فنزويلا عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وأعيد انتخابها حتى عام ٢٠١٨.

رابعاً- التعاون الدولي

التوصيات ٧١-٩٤ و ٧٣-٩٤ و ٧٤-٩٤ و ٧٥-٩٤

٢٥- ستواصل فنزويلا، تنفيذاً للولاية الدستورية ولدبلوماسية السلام البوليفارية، دفاعها عن حق الشعوب في السلم والتضامن، وعن حقها في التنمية والمساواة الاجتماعية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الدولي، والاحترام الكامل للقانون الدولي، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، والدفاع عن دولة فلسطين، وإنهاء الحصار والتدابير القسرية الانفرادية ضد كوبا، وستواصل دعم مفاوضات السلام في كولومبيا. وعلاوة على ذلك، ستواصل فنزويلا الدفاع عن سيادتها وحقها المشروع في الحرية وتطالب بأن تحترم مراكز الهيمنة سيادة القانون الدولي.

٢٦- ومن هذا المنظور، تشجع فنزويلا خطط التكامل الإقليمي ودون الإقليمي القائمة على الاحترام والتضامن والتعاون والتكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أتاحت تحقيق تنمية متسمة بالتوازن والإنصاف والمساواة للشعوب في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وذلك من خلال نهج ذي بعد إنساني راسخ، في إطار مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يتمثل أحد أسسه الأكثر متانة في إقامة العلاقات المباشرة والأفقية بين الدول من أجل التنمية القائمة على دعائم التضامن، وذلك بغية مواجهة التحديات المشتركة من خلال المشاريع الرامية إلى تحقيق أكبر قدر من الإدماج الاجتماعي، وإلى التبادل التجاري العادل على أساس التجارب الناجحة. وتجدر الإشارة إلى اتفاق بيتروكاريبي للتعاون في مجال الطاقة الذي أبرم منذ عام ٢٠٠٥، والذي تعزز خلال ١١ سنة بوصفه الآلية الوحيدة للتكامل على الصعيد العالمي التي تضم ١٨ بلداً، والتي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، من خلال توفير المأمون للطاقة بتمويل ميسرٍ الشروط يتيح لمختلف

الشعوب الكاريبية إكمانية التمتع بظروف معيشية أفضل. وأتاح إنشاء التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا إطلاقات مشاريع للحد من الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي في المنطقة ومن بينها، على سبيل المثال، صندوق التحالف البوليفاري للأغذية، وشركة التحالف البوليفاري عبر الوطنية للأغذية، وبعثة المعجزة، والشركة الوطنية الكبرى لتوزيع وبيع المنتجات الصيدلانية، وبرنامج الدراسات السريرية الجينية النفسية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، والشركة الوطنية الكبرى للإسمنت، ومعهد التحالف البوليفاري للبحوث والاستكشاف والتحليل في قطاع التعدين، والمشروع الثنائي لرصد وسائل الإعلام، ومشروع إذاعة الجنوب.

٢٧- وبالتعاون مع اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، تشارك فنزويلا في مشروع نظام المعلومات الجغرافية التابع لمجلس أمريكا الجنوبية المعني بالهياكل الأساسية والتخطيط، وهو قاعدة معلوماتية تمكن البلدان من أن تحصل على المعلومات عن بعد وأن تحدد وتصمم وتخطط إقليمياً مشاريع هياكلها الأساسية لضمان الربط فيما بين البلدان الأعضاء.

٢٨- وعلى الصعيد المحلي، ولتعزيز نظام الاستجابة الفعالة ومتابعة الالتزامات الدولية التي قطعتها فنزويلا على نفسها في مجال حقوق الإنسان، أُطلق مشروع يعتمد على التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسمى النظام الوطني لمتابعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي جرى التصديق عليها. وسيتيح هذا المشروع تنفيذ نموذج مفاهيمي ومنهجي وتكنولوجي لمتابعة السياسات العامة القائمة على نهج حقوق الإنسان.

٢٩- وجرى تدريب وتوعية ١٥٠ موظفاً عاماً في الفترة المتراوحة بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٦ من خلال حلقات عمل تدريبية شتى في مجال حقوق الإنسان للمهاجرين، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

خامساً- تعزيز الإطار المؤسسي

التوصيات ١٦-٩٣ و ١٧-٩٣ و ١-٩٤ و ٢-٩٤ و ٦-٩٤ و ٣٦-٩٤

٣٠- وضعت فنزويلا إطاراً قانونياً مهماً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، معززة بذلك الإطار القائم بقوانين من قبيل: قانون تعزيز وحماية الحق في المساواة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز ولأسرهم (٢٠١٤)، والقانون المعدل جزئياً للقانون الأساسي لحماية الأطفال والمراهقين (٢٠١٤)، والقانون المعدل جزئياً للقانون الأساسي المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف (٢٠١٤)، والقانون الخاص المتعلق بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة والمعاقبة على هذه الأفعال (٢٠١٣)، والقانون الأساسي للثقافة (٢٠١٣)، والقانون الأساسي لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب (٢٠١٢)، وقانون نزع السلاح ومراقبة الأسلحة والذخائر (٢٠١٣)، والقانون الأساسي لمكافحة التمييز العنصري (٢٠١٢)، والقانون الأساسي للولاية القضائية الخاصة لمحاكم الصلح المحلية (٢٠١٢)، وقانون

المعاقبة على جرائم وأفعال الاختفاء والتعذيب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة لدوافع سياسية خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٩٨ (٢٠١١)، والقانون المعدل للقانون المتعلق بزراعة الأعضاء البشرية وبالمواد التشريحية (٢٠١١)، والقانون الأساسي المتعلق بالبرامج والبرامج الكبرى والصغرى (٢٠١٤)، والقانون المتعلق بنظام المعاشات والتقاعد لموظفي الإدارة العامة الوطنية وإدارات الولايات والبلديات (٢٠١٤)، والقانون الأساسي المتعلق بالأسعار العادلة (٢٠١٥)، والقانون المتعلق بنظام تنقيح وإصلاح وإعادة تعزيز وهيكل نظام الشرطة وأجهزة الأمن العام (٢٠١٤)، والقانون الأساسي للعمل والعمال (٢٠١٢)، وإصلاح قانون إطعام العمال (٢٠١٤)، وقانون الأمن الوظيفي (٢٠١٥)، وقانون نظام سيستاتيكي (Cestatiket) الاشتراكي (توفير وجبة غذاء متوازنة للعمال) (٢٠١٥)، وقانون النظام الوطني للأغذية الزراعية (٢٠١٤)، وقانون الهيكل الإقليمية الشاملة من أجل التنمية الاجتماعية الإنتاجية للوطن (٢٠١٤)، والقانون المتعلق بالبرنامج الفنزويلي الكبير للزراعة (٢٠١٤)، والقانون الأساسي لتحديد الهوية (٢٠١٤)، وقانون النظام الأساسي لوظيفة الشرطة (٢٠١٥)، والقانون الأساسي للإدارة المجتمعية للخدمات وغيرها من الصلاحيات (٢٠١٤)، والقانون المتعلق بالبرنامج الكبير أبناء فنزويلا (٢٠١١)، والقانون المتعلق بالبرنامج الكبير المعرفة والعمل (٢٠١٢)، والقانون المتعلق بنظام الاستحقاقات التابع لنظام الإسكان والموئل (٢٠١٢)، والقانون المتعلق بتحديد الأسعار العادلة للمساكن والممتلكات الثابتة (٢٠١١).

٣١- واستجابة للتوصيات الصادرة عن الجولة الأولى، تجدر الإشارة إلى إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة هدفها استحداث ومتابعة سياسات ملزمة في مجال حقوق الإنسان. ويرأس المجلس نائب رئيس الجمهورية التنفيذي، وتشارك فيه ثلاث منظمات مدنية ويشكل هيئة للتنسيق على أعلى مستوى، تؤكد الأهمية التي توليها الدولة لحماية حقوق الإنسان. وعقب مشاوره شعبية واسعة النطاق جرت خلال عام ٢٠١٥، اعتمدت بموجب مرسوم الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وهي أداة لتخطيط وتنسيق ومتابعة السياسات والقرارات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان^(٤).

٣٢- وتستند هذه الخطة إلى التوصيات المقبولة في إطار الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل. وقد شارك في عملية المصادقة على هذه الخطة ٢٥٨.٠٩٦ شخصا و١٥٣ منظمة معنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك الفئات المحتاجة للحماية الخاصة من قبيل الشعوب الأصلية، والأشخاص المحرومين من حريتهم، والنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والشباب، وجماعة المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين. وحظيت العملية في مجملها بدعم منظومة الأمم المتحدة.

٣٣- وتدرج المساهمات في الخطة ضمن خمسة محاور استراتيجية هي: (١) بناء ثقافة قوامها الحرية في مجال حقوق الإنسان؛ و(٢) تعزيز الإطار المؤسسي لكفالة الحقوق للجميع؛

و(٣) المشاركة الفعالة للشعب من أجل التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛ و(٤) ربط العلاقة مع نظم وهيئات حماية حقوق الإنسان بناء على رؤية تغييرية؛ و(٥) ترسيخ نهج حقوق الإنسان في قوانين البلد وسياساته وإجراءاته.

٣٤- وفي عام ٢٠١٣، جرى تحديث اللجنة الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي تتألف من هيئات شتى تابعة للدولة وممثل عن القوى الشعبية يعينه مجلس الاتحادي للحكومة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قُدمت الخطة الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

سادساً- الإنجازات وأفضل الممارسات لكفالة حقوق الإنسان وإعمالها وتعزيزها وحمايتها

المعايير الدولية التي جرى التصديق عليها

التوصيات والالتزامات الطوعية ١-٩٣ و ٢-٩٣ و ٣-٩٣ و ٤-٩٣ و ٦-٩٣ و ٨-٩٣ و ١-٩٥ و ٢-٩٥ و ٩٨(أ) و ٩٨(ب)

٣٥- صدقت فنزويلا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها، حيث أودعت صك التصديق في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣^(٥).

سابعاً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحد من الفقر

التوصيات ١-٩٤ و ٤-٩٤ و ٦-٩٤ و ٧-٩٤ و ٨-٩٤ و ٩-٩٤ و ١٠-٩٤ و ١٥-٩٤ و ١٨-٩٤ و ٢٦-٩٤ و ٣٧-٩٤ و ٣٩-٩٤ و ٤٠-٩٤ و ٤١-٩٤ و ٤٢-٩٤ و ٤٤-٩٤ و ٤٥-٩٤ و ٧٥-٩٤

٣٦- قامت فنزويلا، منذ أكثر من ١٢ سنة، بتصميم وتنفيذ مجموعة من السياسات والتدابير والبرامج المنهجية لإعمال حقوق الإنسان انطلاقاً من القواعد المجتمعية، المنظمة في إطار المجالس المحلية والبلديات. وقد تشكل بالفعل في جميع أنحاء البلد ما مجموعه ٢٤٩ ٤٦ مجلساً محلياً و ١ ٥٨١ بلدية، وهي آليات ديمقراطية لتحقيق العدالة الاجتماعية. وأنشئت "البرامج الاجتماعية" لتعزيز حماية وإدماج السكان الأشد ضعفاً، وذلك بزيادة إمكانية نيل الحقوق والتمتع بها وتقليل مستوى الفقر إلى حد كبير. وقد انعكس ذلك في تقارير عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١٢ و عام ٢٠١٤ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية^(٦).

٣٧- ولتوطيد البرامج الاجتماعية، وتعزيز إدارتها وتنسيقها، جرى في عام ٢٠١٤ اعتماد القانون الأساسي للبرامج والبرامج الكبرى والصغرى^(٧) الذي ينظم الآليات التي يمكن من خلالها للدولة الفنزويلية، بالاشتراك والتنسيق مع المجتمع المدني المنظم، أن تعزز التنمية والحماية الاجتماعية لجميع السكان، بغرض ضمان ممارسة حقوق الإنسان على نحو شامل.

٣٨- وتقدم البرامج الاجتماعية خدمات شاملة إلى الجماعات والأفراد الذين يعيشون حالة الضعف؛ وتشمل على سبيل الأفضلية نظام الصحة العامة؛ والحقوق الاجتماعية من قبيل التعليم، والرياضة، والتغذية، والثقافة، والترفيه، والحماية الخاصة، وتأخذ في الاعتبار تحويلات نقدية مشروطة؛ ومنح معاشات غير قائمة على المساهمة؛ وتقديم إعانات ومساعدات تقنية للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب مزايا أخرى.

٣٩- وأظهرت المراجعة المستمرة للبرامج ضرورة تنفيذ قواعد البرامج الاشتراكية باعتبارها مراكز لوجيستية وتنفيذية، أنشأتها الدولة مباشرة في ١ ٥٠٠ مجتمع محلي تحدد أنها تعاني من الفقر المدقع. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في عام ٢٠١٤ تصميم البرنامج الكبير للأسر المعيشية، الذي يجمع مختلف البرامج التي تستهدف أكثر الفئات عرضة للإقصاء، بغرض حماية الأسر الفنزويلية وتقديم الرعاية الشاملة إلى الأطفال منذ مرحلة الطفولة المبكرة، وبالتالي، إلى الآباء والإخوة والأجداد وغيرهم من أفراد الأسرة، وذلك للقضاء على الفقر من خلال إيجاد الظروف المثلى للتنمية الشاملة للسكان. وحتى عام ٢٠١٥، بلغ مجموع الأسر المستفيدة ٤٩٩ ٥٩٣ وسُلمت ٧٥ ٠٠٠ بطاقة استفادة من البرامج الاشتراكية إلى أكثر الأسر احتياجا للمساعدة، تتيح تحويلات نقدية شهرية لا يجوز استخدامها إلا لاقتناء الأغذية والأدوية.

٤٠- وتسنى تقليص الفقر المدقع إلى حد كبير حيث بلغ معدله ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وانخفضت مستويات التفاوت بدرجة كبيرة، حيث بلغ مؤشر جيني ٠,٣٨ في عام ٢٠١٤، وهو الأدنى في أمريكا اللاتينية. وفي عام ٢٠١٤، ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة إلى ٧٥ سنة.

٤١- وفي عام ٢٠١٤، ازداد معدل التحاق فئة ١٠ في المائة الأشد فقرا بجميع مستويات التعليم، حيث بلغ ٦٥,٦ في المائة في مرحلة التعليم الأولي؛ و ٩٧,٣ في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي. كما حققت الإنجازات المحرزة في مجال الإنصاف في توزيع الدخل أرقاما مشجعة. ففي عام ٢٠١٤، انخفض نصيب أغنى الأسر المعيشية من الدخل الإجمالي بما نسبته ٩,٤ نقاط (١٧,٦ في المائة). وفي ذلك العام، بلغ معامل التناسب في نسبة الدخل بين فئة ٢٠ في المائة الأغنى وفئة ٢٠ في المائة الأفقر ٧,٣ أضعاف.

٤٢- وتدعم الدولة جملة خدمات عامة منها النقل، والكهرباء، والاتصالات الهاتفية، والمحروقات، والماء، في حين أن خدمات الصحة والتعليم العامين مجانية بالكامل.

٤٣ - وتسنى توفير الحماية للشعب برمته بفضل الزيادة التدريجية والمنهجية في الاستثمار الاجتماعي العام. ففي عام ٢٠١٣، تضاعف الاستثمار الاجتماعي في التعليم ٣٩ مرة؛ وفي الصحة ٥٩ مرة؛ وفي السكن ٤٣ مرة؛ وفي الأمن ٩٩ مرة؛ وفي التنمية والمشاركة الاجتماعية ٧٠ مرة؛ وفي الثقافة والتواصل الاجتماعي ٧٨ مرة؛ وفي العلوم والتكنولوجيا ٣٨ مرة^(٨).

مكافحة التمييز العنصري

التوصيات ١-٩٤ و ٦-٩٤ و ٢٦-٩٤

٤٤ - في عام ٢٠١١، سُن القانون الأساسي لمكافحة التمييز العنصري بهدف إنشاء الآليات الملائمة لمنع التمييز العنصري بجميع أشكاله والتصدي له والقضاء عليه والمعاقبة على ممارسته.

٤٥ - ويستفيد السكان المنحدرون من أصل أفريقي من جميع البرامج الاجتماعية وجرى تسليط الضوء عليهم بقدر أكبر في تعداد السكان لعام ٢٠١١، من خلال إدراج سؤال بشأن تحديد الشخص لهويته. وأنشئ بموجب القانون الأساسي لمكافحة التمييز العنصري المعهد الوطني لمكافحة التمييز، الذي يندرج حالياً ضمن وزارة القوى الشعبية للشؤون الداخلية والعدل، وكذلك المجلس الوطني لتنمية مجتمعات سكان فنزويلا المنحدرين من أصل أفريقي.

الحق في الصحة

التوصيات ٢٠-٩٣ و ١-٩٤ و ٦-٩٤ و ٩-٩٤ و ١١-٩٤ و ٤٨-٩٤ و ٤٩-٩٤ و ٥٠-٩٤ و ٥١-٩٤

٤٦ - نما الاستثمار في قطاع الصحة بنسبة مهمة. فمنذ عام ١٩٩٩، أنشئ ١٧ ٨٠٠ مركز صحي جديد من أصل ٢٣ ١٤٦ مركزاً في المجموع. وفي عام ٢٠١٥، زادت الميزانية المخصصة لقطاع الصحة حيث بلغ إجمالي الاستثمار فيه ٦٧٥ ٥٠٨ ٢٣٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

٤٧ - وارتفع مستوى التغطية الصحية. ففي عام ٢٠١٣، كانت شبكة "من داخل الأحياء" تضم ٦ ٧١٢ مستوصفاً شعبياً للرعاية الأولية والمباشرة، وتغطي خدماتها ١٦ ٧٨٠ ٠٠٠ نسمة من السكان. وفي عام ٢٠١٥، ارتفع عدد المستوصفات إلى ١٢ ٠٩٤ مستوصفاً، وغطت خدماتها ٥٢٧ ٨٠٢ ٢٤ نسمة، وهو ما يمثل نسبة ٨١ في المائة من السكان.

٤٨ - وشكلت الرعاية الشاملة للحوامل إحدى أولويات الدولة، غير أنه من الضروري إجراء تقييم لبرامج الرعاية قبل الولادة وخلالها وبعدها من أجل تصحيح الحالات الحرجة. واتسم منحى وفيات الأمهات في البلد بالتأرجح، مع ميل إلى الارتفاع، وهو ما يشكل تحدياً

لمواصلة تحديد الأسباب واتخاذ الإجراءات التصحيحية. وحتى عام ٢٠١٥، بلغ معدل وفيات الأمهات ٧٨,٠٦ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة.

٤٩- وانخفض معدل الوفيات بسبب الإصابة ببعض الأمراض خلال فترة ما حول الولادة حيث بلغ ٨٥٩,٨٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. ويتمثل أحد البيانات البارزة لوصف مواطن قوة قطاع الصحة في فنزويلا في توافر ١٢ لقاحا ضد ١٨ مرضا في عام ٢٠١٥.

٥٠- وانخفض معدل وفيات الأطفال بشكل كبير، كنتيجة لتحسن العوامل المحددة للصحة، وتحلى ذلك على وجه الخصوص في عنصر وفيات المواليد المتقدمي العمر، ويشكل تحسين مستوى رعاية المواليد الجدد تحديا لإحراز التقدم في تقليص وفيات حديثي الولادة. وانخفض تغير النسبة المئوية لمعدل وفيات الأطفال دون السنة الواحدة بنسبة ٣١,٩٠ في المائة. وفي عام ٢٠١٥، بلغ معدل وفيات الأطفال ١٤,٧٩ في المائة.

٥١- وفيما يتعلق بحمل المراهقات غير المرغوب فيه، شُرع ابتداء من عام ٢٠١٥ في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات "ماتيا بوليفار" من أجل أمومة مرغوب فيها ومأمونة وسعيدة، للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، بالإضافة إلى أمومة مسؤولة وولادة في ظروف إنسانية. كما أُدرج عنصر الشعوب الأصلية، بضمان الرعاية الملائمة لهم، ولا سيما رعاية التوليد في الحالات الطارئة.

٥٢- أما بخصوص التحصين، فقد أُعطيت ٣٦٢ ٦١٦ ١٤٢ جرعة في الفترة المتراوحة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٥، حيث بلغت نسبة التغطية ٩٦,٨٣ في المائة خلال أسبوع التحصين في الأمريكتين لعام ٢٠١٥، وذلك في إطار خطة الأمومة الرامية إلى منع وفيات الأمهات والأطفال وتعزيز الولادة في ظروف إنسانية. وجرى فحص ٢٦ ٩٩٥ طفلا حديث الولادة و٥٢ ٥٠٠ امرأة حامل، كان ٤٢٦ ٢٧ منهن يواجهن خطرا كبيرا في الولادة وجرى تسجيل ٢٢٣ ١٤ منهن في "نظام استهداف ومتابعة الأم والطفل". وقُدمت خدمات الرعاية إلى ٦٢ ٢٢٥ مصابا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و١٥٥ ٠٠٠ مصاب بمرض منقول جنسيا، ووُزع ٤٧٢ ٠٠٠ عازل ذكري على الصعيد الوطني. وفي مجال الصحة العقلية، وُزع ١٦٢ ٢٦٢ ٤ وحدة من الأدوية النفسانية لعلاج ٩٠٧ ١٢٠ أشخاص مسجلين في النظام المتكامل للحصول على الأدوية.

٥٣- وفي عام ٢٠١٤، اعترفت منظمة الصحة العالمية بأن فنزويلا بلد خال من الحصبة والحميراء عقب تحقيقها في ذلك العام تغطية تجاوزت نسبتها ٩٨ في المائة خلال حملة التحصين الوطنية للوقاية من هذين المرضين. وفاقَت نسبة التغطية باللقاح الثلاثي (الحصبة والحميراء والنكاف) ٩٨ في المائة؛ كما تجاوزت التغطية باللقاح الفموي لشلل الأطفال الهدف المتوخى في سائر أنحاء البلد. وخلال تلك الحملة، أُعطيت ٥٨٢ ٩١٧ ٢ جرعة ضد شلل الأطفال و٦٢٢ ٤٤٣ ٢ جرعة ضد الحصبة والحميراء.

٥٤- وفي عام ٢٠١٥، منحت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لفرنزويلا شهادة القضاء على الحصبة ومتلازمة الحميراء الخلقية، كنتيجة للسياسة المنفذة منذ عام ١٩٩٩، في إطار برنامج التطعيم باللقاح الثلاثي.

٥٥- وعانى البلد خلال هذا العام فترات نقص في أدوية علاج الأمراض المزمنة والمتوطنة. ولمواجهة هذه الصعوبات، جرت مراجعة عمليات اقتناء الأدوية وتوزيعها، ووقعت اتفاقات مع القطاع الخاص، وعلى الصعيدين الثنائي والإقليمي من أجل توفيرها على نحو مستمر ومأمون. وأنشئت المؤسسة الوطنية للمدخلات الصحية من أجل استيراد المنتجات الطبية وتصديرها وتخزينها وتوزيعها، والشركة الفنزويلية الحكومية للخدمات التكنولوجية للمعدات الصحية، من أجل إنتاج المعدات والأدوات والمواد الطبية وتوزيعها وتسويقها.

٥٦- ورغم الأزمة الاقتصادية الحادة، تكفل فنزويلا توفير الأدوية المضادة للأورام بالجمان لمرضى السرطان في البلد الذين يفوق عددهم ٣٠ ٠٠٠.

الحق في البيئة

التوصيات ١-٩٤ و ٦-٩٤ و ٤٨-٩٤ و ٧٠-٩٤

٥٧- في عام ٢٠١٤، بلغت نسبة الاستفادة من المياه الصالحة للشرب ٩٦ في المائة، ومن خدمات الصرف الصحي ٨٤ في المائة. وتفوق مستويات إمداد شبكة التوزيع بالمياه الصالحة للشرب المتاحة للمستخدمين بكثير الحد الأدنى المطلوب وفقا لمنظمة الصحة العالمية. وخلال عام ٢٠١٥، ناهز المتوسط الوطني ٣٩٦ لترا للفرد.

٥٨- وتنظم الدولة أسعار خدمات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، لكفالة الحصول على مستويات كافية من المياه الصالحة للشرب، التي تشكل ضمن نفقات الأسرة نسبة أقل بكثير من ١ في المائة من الأجر الشهري الأدنى.

٥٩- وتتألف الهيئة الوطنية - المجتمعية للكفاءة في استخدام المياه من ٧ ٤٠٠ لجنة تقنية للمياه في جميع أنحاء البلد. وبالإشتراك مع دوائر الإدارة المجتمعية للمياه، تيسر تنسيق جميع الهيئات المعنية من أجل تحسين الكفاءة في إدارة شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب وتجميع مياه المجاري.

٦٠- ويوجد في فنزويلا ٤٣ متنزها وطنيا و ٢١ معلمة طبيعية، وهي أماكن تضم نظاما إيكولوجية ذات قيمة عالية من حيث التنوع البيولوجي، وجمال المناظر الطبيعية وحماية مستجمعات المياه. وتشكل مجتمعة ١٦ في المائة (٢٠ ٣٢٨ ٠٠٠ هكتار) من مساحة الإقليم الوطني. والمناطق الخاضعة لنظام الإدارة الخاصة أماكن طبيعية استراتيجية بالنسبة للدولة، نظرا لفوائدها الاجتماعية لحفظها ولمساهمتها في تحقيق السعادة الاجتماعية القصوى. وفي عام ٢٠١٥، كان ٦٩,٥ في المائة من الإقليم الوطني خاضعا لنظام الإدارة الخاصة.

الحق في غذاء كاف

التوصيات ١-٩٤ و ٦-٩٤ و ٩-٩٤ و ٤٠-٩٤ و ٤١-٩٤ و ٤٢-٩٤ و ٤٥-٩٤ و ٤٧-٩٤

٦١- لمواجهة الحرب الاقتصادية، تكثف منذ عام ٢٠١٣ البرنامج الكبير للغذاء، حيث تيسر الحصول على المواد الأساسية لجميع السكان وتعززت الشبكات العامة لتوزيع الأغذية. وفي عام ٢٠١٤، كان ٩٥,٤ في المائة من الفنزويليين يتناولون ٣ وجبات أو أكثر في اليوم؛ وكان أكثر من ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ طفل يتناولون وجبتين رئيسيتين ووجبة خفيفة في المدارس البوليفارية.

٦٢- وفي عام ٢٠١٣، بلغ معدل سوء التغذية لدى الأطفال ٣,٤ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، كان معدل نقص التغذية أقل من ٥ في المائة. وفنزويلا هي البلد الرابع من حيث أدنى معدل لسوء التغذية لدى الأطفال. وفي الوقت الراهن، زاد متوسط طول الطفل الفنزويلي بستيمترين تقريبا بالمقارنة مع عقد التسعينات من القرن الماضي^(٩).

٦٣- وتعتبر فنزويلا من بين البلدان الـ ٣٨ في العالم التي حققت بفعالية هدف القضاء على الجوع. وارتفع بنسبة ٣٦ في المائة مستوى توافر السرعات الحرارية (٣ ٠٨٧ سعرة حرارية)، حيث تجاوز المستوى الذي توصي به منظمة الأغذية والزراعة وهو ٢ ٧٢٠ سعرة حرارية. وفي عام ٢٠١٣، اعترفت منظمة الأغذية والزراعة بانخفاض معدل السكان الذين يعانون من الجوع في البلد من ١٣,٥ في المائة إلى ٥ في المائة، وكذلك بالجهود المبذولة من أجل القضاء على مشكلة الجوع، حيث تحقق قبل الأوان بكثير الهدف المتعلق بالتغذية من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠١٥، حظيت فنزويلا للمرة الثانية باعتراف منظمة الأغذية والزراعة بالإنجازات المحرزة في الحد من سوء التغذية، حيث كانت ضمن ٣٠ دولة حققت الهدف المحدد خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٦٤- وأنشئت مرافق جديدة لتعزيز وتشجيع الرضاعة الطبيعية، وهو ما أتاح زيادة نسبتها ٤٩٠ في المائة. ورغم ارتفاع نسبة الرضاعة الطبيعية من ٧ في المائة إلى ٤٠ في المائة، فإن الهدف المحدد في خطة الوطن هو ٧٠ في المائة، وهو الأمر الذي لا يزال يشكل تحديا.

الحق في السكن

التوصيات ١-٩٤ و ٦-٩٤ و ٥٢-٩٤ و ٥٣-٩٤ و ٥٤-٩٤ و ٥٥-٩٤ و ٥٦-٩٤

٦٥- يُكفل الحق في السكن اللائق منذ عام ٢٠١١ من خلال البرنامج الفنزويلي الكبير للإسكان، باعتباره استراتيجية للإدماج الاجتماعي الشامل والسريع من أجل تحسين وضع الأسر المعيشية المحدودة الموارد. وفي بداية البرنامج جرى تحديد احتياجات ٢٢٤ ٧٤٢ أسرة في مجال السكن، احتاج ١٥٧ ٧٥٣ منها لاقتناء سكن و٥٩٦ ٦٤٣ لإدخال تحسينات عليه.

٦٦- وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، بُني ١٠٣٠٠٠٠ مسكن، باستثمار إجمالي قيمته ٨٣٣ ١٦٦ ٣١٢ ٧٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، في الفترة المتراوحة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥. وساهمت الحركة الشعبية المنظمة ببناء أكثر من ٣٠٠٠٠٠ مسكن. ووُفر للسكان الأصليين ٣٤٨٥ مسكناً، استفاد منها ما مجموعه ٥٦٧٤٨ شخصاً. واستفاد في المجموع نحو ٥٥٠٠٠٠ شخص، ويُتوخى بناء ٢٠٠٠٠٠٠ مسكن لائق إضافي بحلول عام ٢٠١٩.

٦٧- ومن بين البرامج الرئيسية الأخرى برنامج ترميم المساكن المسمى البرنامج الكبير حي جديد حي ثلاثي الألوان (Barrio Nuevo Barrio Tricolor)، حيث زُم ٤٦٧ ١٠٤ مسكناً بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، و١٠٤٠٠ عمارة وشُيد ١٧٥ روضة للأطفال؛ واستفاد من هذا البرنامج ٤٤٧ ٨٧٦ ٢ أسرة.

الحق في التعليم

التوصيات والالتزامات الطوعية ١-٩٤ و ٦-٩٤ و ٩-٩٤ و ٤٦-٩٤ و ٥١-٩٤ و ٥٧-٩٤ و ٥٩-٩٤ و ٦٠-٩٤ و ٦١-٩٤ و ٦٢-٩٤ و ٦٣-٩٤ و ٦٤-٩٤ و ٩٨(ز)

٦٨- ٨٢ في المائة من المدارس في فنزويلا عامة ومجانية وجيدة النوعية، تساهم فيها الحكومة المركزية وحكومات الولايات والبلديات. ويرسم الموسم الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، بلغ معدل التغطية في فنزويلا بالنسبة للتلاميذ من ٣ سنوات إلى ١٦ سنة في جميع مستويات التعليم وأنماطه ٨٩,٣ في المائة؛ وفي التعليم الابتدائي ٩٣ في المائة؛ مع مؤشرات لتكافؤ الجنسين في جميع مستويات التعليم.

٦٩- ومنذ عام ٢٠١٣، يُخصص للنظام الفرعي للتعليم الأساسي أكثر من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، (٢٠١٣: ٤,١٤ في المائة، ٢٠١٤: ٤,٣٩ في المائة، ٢٠١٥: ٤,٠٣ في المائة). ويتجاوز مجموع هذه النسبة المئوية وتلك المخصصة للتعليم الجامعي نسبة ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التي توصي اليونسكو بتخصيصها للتعليم.

٧٠- وحتى عام ٢٠١٥، استفاد من برنامجي التعليم روبنسون الأول والثاني لحو الأمية ٢٨٣٨٠٧٩ شخصاً، متوسط أعمارهم ٥٥ سنة، ومعظمهم نساء (٥٨ في المائة)؛ وقدم برنامج ريباس^(١٠) التدريب إلى ١٠٠٠٧٦٦ شخصاً؛ وتخرَّج من برنامج سوكري^(١١) ٤١٧٧٩٦ طالبا.

٧١- وسُلم بالبحان ١٠٠٠٠٠ كتاب مدرسي إلى تلاميذ التعليم الأساسي^(١٢). وهذه الكتب مكيفة حسب لغة وثقافة الشعوب الأصلية. وحتى الربع الأول من عام ٢٠١٦، جرى

توزيع أكثر من ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ حاسوب محمول "Canaimitas"^(١٣) باستثمار ناهز ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٧٢- وكان لتقليص الفجوة الرقمية أثر اجتماعي كبير. وأنشئ ٢ ٧٠٤ مراكز بوليفارية للمعلومات الحاسوبية وتقنيات المعلومات مخصصة لإصلاح الحواسيب وتحديث البرمجيات، حتى في الدوائر الأكثر تهميشاً. وبنهاية عام ٢٠١٤، قُدم التدريب التكنولوجي لأكثر من ١ ٨٠٠ ٠٠٠ شخص وكُفلت إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لألف طالب من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. كما يُكفل الربط المجاني عن طريق الاتصال اللاسلكي بالإنترنت (Wi-Fi) في معظم ساحات البلد المركزية.

٧٣- وخلال الموسم الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، بلغ مجموع المسجلين في التعليم الأولي ١ ٥٩٧ ٥٢١ طفلاً؛ حيث بلغ معدل الالتحاق بالمدارس ٧٩ في المائة؛ وبلغ عدد التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي ٥٩٢ ٤٤٩ ٣ تلميذاً؛ وهو ما يشكل معدل التحاق بالتعليم نسبته ٩٣ في المائة؛ وكان المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الثانوي (العام والتقني) ٧٣ في المائة، حيث تسجل خلال ذلك الموسم الدراسي ٨٢٢ ٣٠١ ٢ مراهقاً وشاباً.

٧٤- ووُضعت استراتيجيات للتعليم غير النظامي في مرحلة الطفولة المبكرة (برنامج سيمونسييتوس للمجتمعات المحلية وبرنامج سيمونسييتوس للأسر) لاستقبال ٣٥٣ ١٠٠ طفلاً سنوياً تتراوح أعمارهم بين صفر و٦ سنوات (حسب الموسم الدراسي)، وذلك بمشاركة ٢٢٤ ٢٣ أما راعية يساهمن في التربية ويُدججن في الوقت ذاته في سوق العمل. كما قُدم الدعم إلى ٧ ٩٤٧ فرداً من أفراد الأسر في أنشطة التدريب في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والتربية الأسرية والنمو الشخصي.

٧٥- وخلال هذه الفترة، أُجريت مشاورات واسعة النطاق بشأن نوعية التعليم، أعرب فيها السكان عن رأيهم بخصوص نوع التعليم الذي يرغبون فيه. وشارك فيها ٤٨٩ ٢٣٣ ٧ شخصاً، وهو ما يمثل ٢٧ في المائة من السكان الذين تفوق أعمارهم ٦ سنوات، ويعني هذا أن ٣ من كل ١٠ فنزويليين أبدوا رأيهم في هذا الشأن.

٧٦- وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي، أنشئ نظام وطني جديد يكفل الالتحاق بالجامعات وفق معايير العدل والإنصاف، يخصص بموجبه ١ في المائة من الحصص للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد المسجلين في التعليم الجامعي ٢ ٦٢٢ ٠١٣ طالباً، وهو ما شكل ٨٣,٢٥ في المائة ممن تتراوح أعمارهم بين ١٧ و٢٢ سنة.

٧٧- أما بخصوص استحقاقات الطلاب، فقد مُنح حتى عام ٢٠١٤ ما مجموعه ١٧٨ ٢٥٢ منحة دراسية لطلاب الدراسات الجامعية والدراسات العليا بغرض تعزيز التدريب في مجالات التنمية الاستراتيجية الوطنية. كما يستفيدون من الرعاية الصحية المجانية بالكامل، وجرى بناء وتجهيز مساكن خاصة بالطلاب.

الحق في العلم والتكنولوجيا

التوصيات ١-٩٤ و ٦-٩٤ و ٧٢-٩٤

٧٨- حتى عام ٢٠١٦، بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت ٤٢٣ ٩٦٠ ٦ مشتركاً، و ٤٧١ ٩٧٧ ٥ من هذه الاشتراكات خاصة بالاستخدام المنزلي، وهو ما يعادل ٨٥,٨٧ في المائة. كما يشكل الأشخاص الطبيعيون ٩٧,٤٤ في المائة من مجموع المشتركين في خدمة الهاتف المحمول، أي ٨٥٧ ٨٨٧ ١٤ مشتركاً.

٧٩- ومن خلال خطة التجهيز بالإنترنت، وُزِعَ حتى عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٧٣٣ ١٨١ ١ حاسوباً وتوجد في ١٦٢ ٣١ مسكناً جديداً أجهزة فك رموز البث التلفزيوني المباشر. ويستفيد ٨٨,٦٥ في المائة من سكان البلد من خدمة الإنترنت ولدى ٦٣,٢٨ في المائة منهم هاتف محمول. وجرت تغطية ٤٧٣ ٥ مكاناً، من ضمنها ثانويات وجامعات، بخدمة الربط اللاسلكي بالإنترنت (Wi-Fi). ويستفيد أكثر من ٩٣٥ ٤٠٢ من المستخدمين من خدمة البث التلفزيوني الرقمي المفتوح.

٨٠- وتمثل إحدى الخطوات البالغة الأهمية في إطلاق الساتل سيمون بوليفار لتعزيز خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومشاريع تم التعليم والصحة والغذاء والدفاع والطاقة والنفط ووسائل الإعلام وأمن المواطنين والتنمية الاقتصادية؛ كما أتاح إمكانية البث التلفزيوني المباشر من خلال النظام الوطني لوسائل الإعلام العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح إطلاق الساتل ميراندا الحصول على بيانات وصور ساتلية عالية الدقة لدعم عملية اتخاذ القرارات الحكومية في مجالات استراتيجية من قبيل التخطيط الحضري، والأمن الغذائي، والتخطيط الزراعي، وإدارة الموارد الطبيعية، ومراقبة الحدود وإدارة الكوارث الطبيعية، إلى جانب أمور أخرى.

٨١- ويشكل وجود ٣١٤ هيئة مرخص لها بتقديم خدمات البث العام المجتمعي (٢٧٠ إذاعة و ٤٤ قناة تلفزيونية) زيادة مهمة في مجال إنشاء وتعميم وسائل الإعلام البديلة والمجتمعية، ويدل على إضفاء الطابع الديمقراطي على قطاع الاتصالات.

٨٢- وسُجِلت ٩٣٤ محطة إذاعية مرخص لها (التشكيل الترددي/التضمين السعوي للموجة)، ٦٣٥ منها شركات خاصة و ٢٩ محطة تابعة للقطاع العام، وهو ما يشكل زيادة نسبتها ١٠ في المائة في منح التراخيص للمحطات الإذاعية التابعة للدولة التي تبث على موجة التشكيل الترددي.

٨٣- وفي مجال البث التلفزيوني المفتوح على الصعيدين الوطني والإقليمي، توجد ١١٧ قناة مرخصاً لها، يتبع ٦٣ منها لوسائل الإعلام الخاصة، في حين ارتفعت التراخيص الممنوحة للشركات العامة من ٨ إلى ١٠ خلال ١٥ سنة. ويتحكم القطاع الخاص في ٥٤ في المائة من حيز البث التلفزيوني المفتوح، وفي ٦٨ في المائة من الحيز الإذاعي في فنزويلا. وفيما يتعلق بوسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية البالغ مجموعها ١٠٥١، يتحكم القطاع الخاص في ٦٩٨

منها، وهو ما يشكل ٦٦ في المائة من حيز البث الإذاعي الوطني، مقابل نسبة ٣٤ في المائة التي لا تزال في حوزة القطاع العام والمجتمعات المحلية.

الحق في الثقافة

التوصيات ١-٩٤ و ٦-٩٤ و ٤٦-٩٤ و ٥٨-٩٤

٨٤- لضمان إضفاء الطابع الديمقراطي على استفادة جميع القطاعات من الثقافة، أنشئت وزارة القوى الشعبية للثقافة، التي أتاحت سياساتها وبرامجها تعميم نظام سيمون بوليفار الفنزويلي لأوركسترا الشباب والأطفال؛ وإنشاء الجامعة التحريبية للفنون؛ ومدينة السينما؛ ودار النشر "إيل بيرو إ لا رانا" (El Perro y la Rana) لنشر أعمال الكتاب المعروفين والمواهب الجديدة على حد سواء؛ وتنفيذ برامج القراءة الجماعية للأعمال الكلاسيكية الوطنية والدولية؛ وتعميم معارض الصناعة التقليدية؛ والمهرجانات التي تحيي التقاليد الموسيقية للبلد.

ثامناً - الحقوق المدنية والسياسية

حماية حقوق الإنسان في القانون الجنائي

التوصيات ٦-٩٤ و ٢٧-٩٤ و ٣٣-٩٤

٨٥- بموجب الولاية الدستورية، جرت مواءمة عملية التطوير التشريعي للمجال الجنائي مع مبدأ التدرج، وأُحرز في هذا الصدد تقدم في إدماج هذا المبدأ في القوانين الجنائية من قبيل القانون المعدل للقانون الجنائي الذي أدمج فيه جريمة الاختفاء القسري للأشخاص، وقانون مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. ويتضمن مشروع إصلاح القانون الجنائي جرائم أخرى مرتبطة بانتهاك حقوق الإنسان.

الحق في الأمن العام

التوصيات والالتزامات الطوعية ٩-٩٣ و ١-٩٤ و ٣-٩٤ و ٦-٩٤ و ١٢-٩٤ و ١٣-٩٤ و ١٤-٩٤ و ٢٨-٩٤ و ٢٩-٩٤ و ٣٠-٩٤ و ٩٨(هـ) و ٩٨(ط)

٨٦- في مجال سياسات الأمن العام، أُطلق في عام ٢٠١٢ البرنامج الكبير "الحياة للجميع في فنزويلا"، بوصفه سياسة عامة شاملة، قائمة على نهج وقائي ومتعدد الوكالات لمكافحة الجريمة، ولكفالة التعايش التضامني، والتنمية الشاملة للفرد والمجتمع. وللحد من حالة الإفلات من العقاب، أنشئ داخل وزارة الأمن العام ديوان نائب الوزير للتحقيق الجنائي، وأنشئت داخل النيابة العامة أيضاً الوحدات الخاصة للتحقيق من أجل تعزيز التحقيق الجنائي والمساهمة في الحد

من حالة الإفلات من العقاب. وعلى صعيد آخر من نظام العدالة، جرى تعزيز مؤسسة الدفاع العام لضمان مجانية اللجوء إلى القضاء.

٨٧- وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٣، أطلقت خطة الوطن الآمن الخاصة، من خلال نظام للمراقبة والدوريات والاتصال. وبغرض التصدي للجرمة، وُجِه نداء إلى المجتمع المدني من أجل المشاركة في مكافحة الجريمة، حيث تشكلت "الحركة من أجل السلم والحياة"، بهدف تعزيز منتديات للقاءات والمناقشات كاستراتيجية لتوطيد ثقافة السلام من خلال تنظيم أنشطة ثقافية ورياضية وتعزيز المنظمات المجتمعية.

٨٨- وأطلق نظام الرصد المتكامل من خلال تركيب ٣٠ ٠٠٠ كاميرا في جميع أنحاء البلد وإنشاء قاعات للرصد مرتبطة بمختلف أجهزة الأمن التي تعمل بطريقة منسقة (هيئة رجال الإطفاء، وهيئة الحماية المدنية، والشرطة الوطنية البوليفارية)^(٤). وبلغت قيمة الاستثمار المخصص ١ ٠٦٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٨٩- وفيما يتعلق بمراقبة الأسلحة، يجري منذ عام ٢٠١١ تنفيذ سياسة منهجية حققت إنجازات إيجابية. وكأول إجراء، أنشئت لجنة رئاسية لمراقبة الأسلحة والذخائر ونزع السلاح، بهدف إجراء بحوث علمية، ومشاورة وطنية، وحملة للتوعية في هذا المجال. وكنتيجة لذلك، اعتمد قانون نزع السلاح ومراقبة الأسلحة والذخائر، الذي يتضمن جملة أهداف منها تقييد تراخيص حمل السلاح بالنسبة للمدنيين، فضلاً عن حظر بيع الأسلحة النارية من قبل الشركات العامة والخاصة للأشخاص الطبيعيين^(٥).

٩٠- وجرى تنظيم عملية تعطيل الأسلحة النارية المودعة في قاعات حفظ الأدلة التابعة لأجهزة الأمن العام^(٦)، وتنفيذ خطة نزع السلاح الطوعي، حيث جرى حتى أيار/مايو ٢٠١٦ تسليم ٣ ٦٥٩ سلاحا ناريا، وتعطيل ٤٤ ٤٥٠ سلاحا. وأنشئت الدائرة الوطنية لنزع السلاح التي تقوم دوريا بعمليات تعطيل وتدمير الأسلحة.

٩١- وخلال السنوات الأربع الأخيرة، نُظِم ٤ ٧٨٤ نشاطا للوقاية من الجريمة في المجتمعات المحلية، استفاد منها ٦٨٠ ٨١٦ شخصا. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، جرى تدريب ٩٤ ١٤١ موظفا تابعا لهيئات الأمن. واستُهدفت المراكز التعليمية، من خلال تدريب ما متوسطه ١٢٨ ٠٠٠ طفل ومراهق. وخلال الفترة ذاتها، ومن أجل المساعدة في منع ارتكاب الجرائم ضد المرأة وتعزيز التعايش السلمي، نفذت استراتيجيات تدريبية مختلفة، شملت خلال عام ٢٠١٤ ما متوسطه ١٣٣ ٠٠٠ فرد من المنتمين إلى الجماعات المنظمة.

٩٢- كما يوظف التدريب الرياضي كأداة لمنع الجريمة في أوساط الشباب، حيث نُظِم ١١ ٩٨٠ يوما رياضيا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، استفاد منها ٦٧٤ ٧١٠ شخصا من الشباب على وجه الخصوص.

٩٣- ومن خلال إعادة هيكلة نظام الرعاية والوقاية الاجتماعية في عام ٢٠١٤، أنشئت "مريعات السّلم والحياة"^(١٧)، التي كان لها أثر في تقليص مستويات الجريمة. ووضعت في هذا الإطار ٦٣٢ ٣ خطة للتدريب استفاد منها ٢٩١ ١٢٤ فرداً من أفراد المجتمعات المحلية.

٩٤- وفيما يتعلق برصد مهام الشرطة، أنشئ نظام المعلومات الاستراتيجية والشفافية في مجال الشرطة، الذي يتيح الحصول على المعلومات الملائمة وفي الوقت الحقيقي عن جميع أجهزة الشرطة. وأنشئت ٥٤٢ نواة للشرطة المجتمعية على صعيد البلديات والولايات و١٦ أمانة للمساواة والإنصاف بين الجنسين. ومنذ عام ٢٠١٠، أدرج في الهيكل التنظيمي لأجهزة الشرطة "مكتب رعاية الضحايا"، الذي يتيح تقديم المساعدة الملائمة والفعالة في المجال القانوني والطبي والنفسي والاجتماعي، إلى ضحايا الجرائم و/أو انتهاكات الشرطة. وفي الوقت الراهن، توجد هذه المكاتب لدى ٨٠ في المائة من أجهزة الشرطة في البلد^(١٨).

٩٥- وفيما يتعلق بتدريب هيئات الأمن العام، قدمت الجامعة الوطنية التحريية للأمن حتى عام ٢٠١٥ خدمات التدريب الشامل إلى ٢٥٤ ٨ موظفاً في إطار الدورة التدريبية الأساسية للشرطة؛ وإلى ٨٤١ ٥ فرداً من كبار التقنيين الجامعيين و١٦٥ ١ مجازاً في إدارة الشرطة. كما تخرج منها ٣٩٢ مهنياً في الدراسات العليا والمجالات المتخصصة ودرجة الماجستير في دراسات الشرطة المعمقة. وفي الوقت الراهن، يبلغ معدل توافر عناصر الشرطة أربعة عناصر لكل ١٠٠٠ نسمة، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة.

٩٦- وتنفذ إدارة تحديد الهوية وشؤون الهجرة والأجانب منذ عام ٢٠١٣ خطة وطنية للتدريب بالشراكة مع بعض المنظمات والمؤسسات ومع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بغية توفير التدريب في مجال النظام المعمول به فيما يتعلق باللاجئين في فنزويلا، بغرض إتاحة مهارات التخصص للموظفين العاملين في هذا المجال.

٩٧- وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وقّعت فنزويلا على الاتفاقيات والإعلانات الدولية الرئيسية في هذا المجال، وقامت بمواءمة قوانينها المحلية مع أحكامها^(١٩). ووضعت خططاً ومشاريع لمكافحة الاتجار بالأشخاص من منظورات مختلفة: خطط شاملة تركز أيضاً على النساء والأطفال والمراهقين^(٢٠). ويجري منذ عام ٢٠١٤، تنفيذ خطة عمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل إعداد دراسات تشخيصية بشأن الجريمة في المناطق الحدودية.

٩٨- وركزت الإجراءات الوقائية على أماكن التدريب وحلقات التدريب والترويج والنشر والإعلام وحملات الدعاية؛ وأتاحت إمكانية جعل الموظفين العاملين على دراية ووعي بالأنماط الاتجار بالأشخاص الأكثر شيوعاً، وبمختلف أشكال معالجتها، حيث تحسنت طريقة تناول هذه المسألة داخل المؤسسات. ومنذ عام ٢٠١٤، تعززت عملية إنشاء لجان مكافحة جرائم الاتجار بالنساء والأطفال والمراهقين وتهريبهم، بوصفها مجالات للتنسيق المشترك بين المؤسسات من أجل مكافحة هذه الجريمة.

٩٩- وتُقدّم الرعاية لضحايا الاتجار بالأشخاص من خلال توفير تدخلات لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وتوفير الرعاية النفسية والطبية، والتدريب المهني، وأنشطة الترفيه، والمساعدة القانونية. وفي حالة الأجانب، يُقدّم لهم الدعم من خلال إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، ومباشرة إجراءات استصدار جوازات السفر والتأشيرات، أو منح وضع اللاجئ، أو إعادة التوطين في بلد ثالث. كما توجد مراكز لاستقبال النساء، وبرامج للإيواء في مؤسسات الرعاية عندما يتعلق الأمر بأطفال أو مراهقين. وخلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، بلغ عدد الضحايا ١٥١ ضحية استفاد من تدابير الحماية ٢١ منهم، وهم ١٩ امرأة ومراهق وطفلة.

حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية

التوصيات والالتزامات الطوعية ٥-٩٣ و ٧-٩٣ و ١٠-٩٣ و ١١-٩٣ و ١٢-٩٣ و ١٣-٩٣ و ١٤-٩٣ و ١٥-٩٣ و ١-٩٤ و ٥-٩٤ و ٦-٩٤ و ٣١-٩٤ و ٣٢-٩٤ و ٣٣-٩٤ و ٣٥-٩٤

١٠٠- لتعزيز السياسة الرامية إلى كفالة حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية، أنشئت في عام ٢٠١١ وزارة القوى الشعبية لشؤون السجون، التي حلت محل المجلس الأعلى السابق لشؤون السجون. ووضعت نظام جديد للسجون ينظم الأنشطة اليومية للمحرومين من الحرية في مراكز الاحتجاز، من خلال إيجاد أماكن للعمل والدراسة والترفيه، وضُمت "الخطوة الاستراتيجية الوطنية لشؤون السجون للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩". وتتوافق جميع هذه التدابير مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وجرى توقيع اتفاقات بين مختلف أجهزة نظام العدالة (محكمة العدل العليا والنيابة العامة ووزارة نظام السجون) بغية تقليص فترة التأخر في الإجراءات، مع تعزيز الدفاع العام لتحسين نوعية الدفاع، وفقاً لمعايير الحماية القضائية الفعالة.

١٠١- وأنشئ الصندوق الوطني لبناء السجون كأداة للقضاء على اكتظاظ السجون، حيث افتتح ٢٦ مركزاً يستفيد منها تقريباً ٢٨٦ ٣٧ محتجزاً من البالغين والمراهقين. ويوجد حالياً ٣٩ مؤسسة سجنية للرجال، و١٨ للنساء و٣٢ مؤسسة لرعاية المراهقين.

١٠٢- وأدى ذلك إلى تحسن ظروف الاحتجاز وأثر بشكل إيجابي في مستويات التعايش داخل السجون؛ ومن مجموع المراكز السجنية، يخضع في الوقت الراهن للنظام الجديد للسجون ٩٠ في المائة من أماكن احتجاز الرجال، ويضم بالفعل ١٠٠ في المائة من أماكن احتجاز النساء ومؤسسات رعاية المراهقين في البلد، وهو ما يجد بشكل مطرد من العنف. ولتحسين عملية رصد ومراقبة السجون، نُفذت آليات تكنولوجية ذات كفاءة عالية باستثمار قيمته ١٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٠٣- ويجري التدريب المهني من خلال خطة لويسا كاسيريس دي أريسميندي التي تضم ٤٣ وحدة للإنتاج الاشتراكي في سجون النساء البالغ عددها ١٨، حيث توجد مخابز وأماكن

للتسيج والزراعة والخزف والحداة والنجارة والخدمات العامة والصيانة وصناعة الصابون التقليدي ورعاية الأطفال والطباعة الحربية والحلاقة.

١٠٤- ويجري في الوقت الراهن تدريب حراس السجون في الجامعة الوطنية التجريبية للأمن، وهو ما يضمن الطابع المهني لعملهم داخل السجون ويحسن إلى حد كبير تدريبهم ومعاملتهم للمحرومين من الحرية. ويفوق عدد حراس السجون ٢٥٠٠، موزعين على جميع سجون البلد.

الحق في المساواة والإنصاف بين الجنسين

التوصيات ١-٩٤ و ٦-٩٤ و ١١-٩٤ و ١٦-٩٤ و ١٧-٩٤ و ٢١-٩٤ و ٢٢-٩٤ و ٢٣-٩٤ و ٢٤-٩٤ و ٢٥-٩٤ و ٢٨-٩٤ و ٥١-٩٤

١٠٥- الهيئة المعنية بالسياسة العامة لحماية حقوق المرأة هي وزارة القوى الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، المنشأة في عام ٢٠٠٩. كما توجد هيئات تعالج مسائل مواضيعية محددة من قبيل اللجنة الفرعية للإحصاءات الجنسانية؛ وهيئة تنسيق شؤون النساء المنحدرات من أصل أفريقي؛ وهيئة تنسيق شؤون النساء المنتميات إلى الشعوب الأصلية داخل تلك الوزارة؛ واللجنة الوطنية للعدل بين الجنسين التابعة لمحكمة العدل العليا؛ ومجلس الإنصاف والمساواة بين الجنسين في هيئات الشرطة.

١٠٦- أما بخصوص البرامج الشاملة في هذا المجال، فقد صُمم برنامجان هما: خطة "خوانا راميريس لأبازادورا" للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ وخطة "ماما روزا" للمساواة والإنصاف بين الجنسين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩، اللتان تعالجان جوانب مختلفة لتحقيق علاقات قائمة على المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل. وثمة خطط محددة من قبيل الخطة الوطنية للمدافعات عن المجتمعات المحلية، تهدف إلى نقل أنشطة الوقاية من العنف ضد المرأة وأنشطة رعاية ودعم ضحايا العنف إلى القوى الشعبية المنظمة في إطار لجان المساواة والإنصاف بين الجنسين، وجرى حتى عام ٢٠١٦ تنصيب أكثر من ٢٣٠٠٠ امرأة كمدافعات عن المجتمعات المحلية.

١٠٧- وفي إطار الحماية من العنف القائم على نوع الجنس، أطلقت الخدمة الهاتفية المجانية للإرشاد وإقامة الصلات مع هيئات الدولة؛ واستفاد منها ١٣٣ ٢٤ شخصاً حتى عام ٢٠١٦. كما جرى توفير المأوى والرعاية النفسية والمساعدة الاجتماعية للنساء وأطفالهن الذين كانوا عرضة لخطر وشيك. وتستفيد النساء من المساعدة القانونية الفعالة من خلال مكتب الدفاع عن حقوق المرأة الذي قدم حتى الآن ١٢٤ ١٨٣ مشورة ومساعدة قانونية.

١٠٨- وأنشئ ٧٨ محكمة متخصصة في حماية المرأة والمساواة بين الجنسين و٦٩ مكتباً للمدعين العامين المتخصصين في الدفاع عن المرأة، وتضم هذه المكاتب ١٩٢ مدعياً عاماً على الصعيد الوطني. وأنشئت في عام ٢٠١١ مديرية الدفاع عن المرأة وفي عام ٢٠١٣ هيئة التنسيق

الوطنية لحماية الضحايا والشهود والأشخاص الآخرين المشاركين في الإجراءات القضائية من أجل كفالة صون وحماية حقوق جميع ضحايا الأفعال المستوجبة للعقاب والشهود عليها.

١٠٩- واضطلعت الدولة الفنزويلية بمهمة توعية وسائط الإعلام بالنهج الجنساني وبمراعاة حقوق المرأة في البرامج. ولهذا الغرض، أصدرت اللجنة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية توصيات لمنع انتهاك المعايير الواردة في قانون المسؤولية الاجتماعية في الإذاعة والتلفزيون.

١١٠- واتخذت إجراءات للقضاء على الصور النمطية للمرأة في وسائط الإعلام. ومن بين التدابير الملموسة، أمرت الدائرة الدستورية لمحكمة العدل العليا بإزالة أي صورة ذات حمولة أو محتوى جنسي صريح أو ضمني أو أي إعلانات للمنشطات الجنسية قد تشجع الخدمات المرتبطة تجارياً بالاستغلال الجنسي في الدعايات المنشورة في وسائط الإعلام المطبوعة المتاحة للأطفال والمراهقين^(٢١). وتعززت من خلال نظام الاتصالات والمعلومات البوليفاري مشاركة المرأة في جميع مجالات نشر وإنتاج المحتويات، سعياً إلى نقل رسائل لمكافحة الصور المتحيزة ضد المرأة، وأنشئت أماكن للترفيه، تساعد في الاعتراف التلقائي بأدوار المرأة وفي توعية المجتمع بوجه عام^(٢٢).

١١١- وفيما يتعلق بتمكين النساء وتنظيمهن، جرى حتى عام ٢٠١٤ إنشاء ٢٠٣٣ لجنة للمساواة والإنصاف بين الجنسين في المجالس البلدية؛ و٦٥٢ لجنة لأهميات الحي؛ و٨٤١ لجنة للنساء المدافعات عن الاقتصاد؛ وأدجت ١٢٠٠٠ امرأة في حركة النساء من أجل السلم والحياة؛ وعُينت ١٣٠٠٠ مدافعة عن المجتمعات المحلية. وأنشئ المجلس الرئاسي للحكومة الشعبية النسائية، الذي يتألف من ممثلات عن كيانات البلد الـ ٢٤، باعتباره هيئة شعبية للتداول وإسداء المشورة.

١١٢- ومنذ أواخر عام ٢٠١٣، تشكلت ٨٤١ لجنة للنساء المدافعات عن الاقتصاد من أجل تعزيز الرقابة الاجتماعية وكفالة الحصول على السلع والخدمات بأسعار عادلة، ومجالس المساواة والإنصاف بين الجنسين، بوصفها هيئات قائمة في مؤسسات الدولة بغرض تعميم النهج الجنساني في السياسات العامة لمؤسسات الدولة. وتجدر الإشارة إلى إنشاء الاتحاد الوطني للنساء، بوصفه هيئة للتنسيق بين مختلف الحركات والقيادات النسائية. وقد انضم حتى الآن إلى هذا الاتحاد أكثر من ١٨٠٠٠٠٠ امرأة.

حقوق الشعوب الأصلية

التوصيات والالتزامات الطوعية ١-٩٤ و ٦-٩٤ و ١١-٩٤ و ١٥-٩٤ و ٦٥-٩٤ و ٦٦-٩٤ و ٦٧-٩٤ و ٦٨-٩٤ و ٩٨(ح)

١١٣- بإنشاء المجلس الرئاسي للحكومة الشعبية للشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية، تجسدت منظمة تصميم وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالشعوب الأصلية. وانتخب ١٥٦٩ ممثلاً

اختاروا بدورهم ممثلهم في هذه الهيئة^(٢٣). ومنذ عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥، استفادت من خدمات مجالس المجتمعات المحلية للسكان الأصليين أيضا ١٦٨ ٣٠٧ شخصا و٩٥٦ ٥٧ أسرة، من خلال تمويل ٤٦٩ ١ مشروعا مجتمعيًا مختلفًا للإمداد بالطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب وإنشاء الهياكل الأساسية والمشاريع الاجتماعية الإنتاجية.

١١٤- وبخصوص الحق في الصحة، تجدر الإشارة إلى خطة يانوماي للصحة التي قدمت في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ الرعاية إلى ١٧٤ ٦ مريضًا من السكان الأصليين فيما يتعلق بأمراض مختلفة. وقدمت خطة أبوري للصحة، في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، الرعاية إلى ٣١١ ٨ مريضًا من مختلف الشعوب الأصلية. وينضاف إلى ذلك كله الرعاية المقدمة من خلال دوائر رعاية وتوجيه السكان الأصليين التابعة لشبكة المستشفيات المنتشرة في جميع الولايات. كما كُفل الحق في التعليم مع احترام ثقافة الشعوب الأصلية، وإقرار حقوقها الجماعية في جوانب من قبيل الهوية الإثنية، والثقافة الخاصة، واللغة، والمعارف التقليدية.

١١٥- ومن أجل تعزيز الحق في اللجوء إلى القضاء، يضم مكتب الدفاع العام محامين لديهم كفاءات جنائية وغير جنائية في شؤون الشعوب الأصلية.

١١٦- وفي عام ٢٠١٤، أنشئ في إطار القانون المتعلق بلغات الشعوب الأصلية المعهد الوطني للغات الشعوب الأصلية الذي يسعى إلى إنقاذ جميع اللغات الأصلية وإحيائها. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤، بلغ عدد مؤسسات التعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة في المحيط الجغرافي للشعوب الأصلية ٧٨٥ ١ مؤسسة، توفر التعليم الأولي والابتدائي والثانوي والثانوي التقني، تُسجّل فيها ٥٨٠ ٦٨ تلميذًا من الشعوب الأصلية برسم الموسم الدراسي ٢٠١٤. كما يجري استكمال تكييف النصوص المدرسية بلغات وايوناياكي، وبيمون، وييكوانا. وجرى تعزيز مشاريع تدريب المدرسين المتعددي الثقافات والثنائي اللغة، والمشاريع التعليمية خارج فصول الدراسة من أجل حماية وإنقاذ لغات الشعوب الأصلية.

١١٧- وخلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥، بُني ٧٠٤ ١ مساكن لثقافة، تراعي الثقافة الخاصة للشعوب الأصلية، استفاد منها ٣١ ٩٠ شخصًا.

١١٨- ومنذ إنشاء اللجنة الوطنية لترسيم حدود موئل وأراضي الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية، في عام ٢٠٠١، شُرع في وضع سياسة ترسيم الحدود وتسليم الأراضي مع سندات الملكية الجماعية المناسبة إلى الشعوب الأصلية. وجرى حتى الآن تسليم ١٠٢ من سندات الملكية الجماعية لأراض مساحتها الإجمالية ٢٩٨،٧٢ ٣ ٢٨٠ هكتارًا، يقطنها نحو ٤٩٨ ١٠١ نسمة، يشكلون ٦٠٠ ٢٥ أسرة، موزعةً على ٦٨٣ مجتمعًا محليًا أصليًا.

١١٩- وأخيرًا، أنجز المعهد الوطني للإحصاء في عام ٢٠١١ التعداد الوطني للسكان والمساكن الذي شمل السكان الأصليين. وبالتالي، بلغ عدد السكان الأصليين ٥٩٢ ٧٢٤ نسمة،

أي ٢,٨ في المائة من مجموع سكان البلد. وأبان التعداد أن ٢١٩ ٤٧٤ شخصا من السكان الأصليين ملمون بالقراءة والكتابة.

حماية طالبي اللجوء واللاجئين

التوصية ٩٤-٦٩

١٢٠- يحدد القانون الأساسي المتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء (٢٠٠١) معايير وشروط منح الحماية لهؤلاء الأشخاص، وسبل التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الوطنية للاجئين. وفنزويلا بلد استقبل تاريخياً ملايين الكولومبيين المتضررين بسبب النزاع المسلح. وأفاد تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعنون "الاتجاهات العالمية. النزوح القسري في عام ٢٠١٤" بأن فنزويلا هي ثاني بلد مستقبل للاجئين في أمريكا، واعترف أيضاً بأن انخفاض عدد اللاجئين في جميع أنحاء أمريكا بنسبة ٥ في المائة يعزى أساساً إلى السياسة الفنزويلية لمنح الجنسية للآلاف من النازحين الكولومبيين.

تاسعاً- التحديات

١٢١- إن استكمال بناء النظام الوطني للرصد والمتابعة من خلال وضع مؤشرات حقوق الإنسان، من أجل تنفيذ وتقييم جميع السياسات العامة، يشكل تحدياً ملحاً، يجري العمل من أجل وضع برنامج بشأنه يُنوخى إنفاؤه بحلول عام ٢٠١٧. ومن اللازم أيضاً تعزيز عملية تعميم النهج القائم على حقوق الإنسان في جميع السياسات العامة الوطنية.

١٢٢- ويشكل إضفاء الطابع المؤسسي بقدر أكبر على الهيئات والآليات التي أنشأتها الدولة لتحسين عملية تنفيذ ومتابعة السياسات العامة المتضمنة للنهج القائم على حقوق الإنسان مسألة ذات أولوية، ولا سيما تعزيز آليات التنسيق على أعلى مستوى، وهو السبيل إلى تعزيز القدرات في مجالي السياسات العامة والمؤشرات. والعمل المشترك بين الوكالات الجاري حالياً بين وزارة القوى الشعبية للتخطيط، ومكتب نائب الرئيس للشؤون الاجتماعية، والمعهد الوطني للإحصاء، ووزارة القوى الشعبية للشؤون الخارجية، مثال على التنسيق من أجل إحراز مزيد من التقدم.

١٢٣- وفي سياق الحرب وحالات الطوارئ الاقتصادية التي يواجهها البلد، من اللازم حفز النمو الاقتصادي المستدام من خلال زيادة مستويات الإنتاجية والابتكار التكنولوجي، ويشكل تغيير نموذج اقتصاد الربع الذي طبع البلد خلال مائة سنة الأخيرة تحدياً.

١٢٤- ويتمثل أحد التحديات الكبرى في الإجراءات الرامية إلى حماية وكفالة حقوق السكان المتنوعين جنسياً وجنسانياً؛ والتي ينبغي، رغم مباشرتها، إحراز مزيد من التقدم في تنفيذها لتحقيق النتائج المنشودة.

١٢٥- ولا تزال مشكلة الحمل المبكر تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للبلد. ورغم التقدم المحرز في مجموعة من الخطط والبرامج والتدابير، فمن اللازم مواصلة اتخاذ مزيد من الإجراءات للقضاء عليها بشكل تام.

١٢٦- وثمة حاجة إلى زيادة وتعزيز قدرات البلد من أجل حماية البيئة؛ والأراضي التي كان يقطنها في الأصل أسلاف الشعوب الأصلية؛ ومواجهة مشكلة تغير المناخ؛ ولترسيخ إجراءات مستدامة من أجل التصدي لهذه التحديات العالمية التي من شأنها أن تؤثر سلباً على أمنا الأرض.

١٢٧- ويتمثل أحد التحديات المستمرة في مواصلة توطيد المشاركة السياسية للمنظمات والحركات الاجتماعية والمعنية بحقوق الإنسان وتمكينها في مزيد من مجالات السلطة العامة الوطنية، وذلك من أجل تعزيز المجالس الرئاسية لحكومة القوى الشعبية على نحو أكبر.

١٢٨- ولا يزال تعزيز الأمن العام على جميع المستويات يشكل تحدياً. ويستلزم تعزيز الإطار المؤسسي المنشأ بمشاركة المجتمع ككل مزيداً من الدعم من أجل بلوغ مستويات توفر أفضل نوعية ممكنة من الحياة للشعب الفنزويلي.

١٢٩- وأخيراً، يشكل تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، التي وُضعت من خلال مشاركة واسعة وبناءة للمجتمع كله والتي تضطلع بها الدولة الفنزويلية والجاري تنفيذها، تحدياً كبيراً.

عاشراً- الاستنتاجات

١٣٠- واجهت فنزويلا جميع الآثار المباشرة وغير المباشرة لأساليب الحرب التقليدية وكذلك جميع أنواع تدخل القوى الأجنبية الرامية إلى تدمير اقتصاد البلد وتأخير جميع الإنجازات الكبرى لكفالة الحقوق المكتسبة خلال العقود الأخيرة. غير أن فنزويلا لديها شعب ودولة ملتزمان بالقيم والمبادئ العليا للكرامة والعدالة الاجتماعية التي زرعتها المحرر سيمون بوليفار وعززها القائد الأعلى هوغو تشافيز، والذي ستواصل حكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس البوليفارية التشايفية الدفاع بكل حزم عن تركته.

١٣١- وتمضي فنزويلا قدماً في أعمال حقوق الإنسان من أجل تحقيق العيش الكريم وتعمل بطريقة تشاركية مع جميع الحركات والمنظمات الاجتماعية والمجتمع المدني بصفة عامة، وتؤكد أن الدولة منفتحة ومستعدة دائماً للحوار وتقبل النقد في مجال حقوق الإنسان، ولكن في إطار التعاون البناء وغير المشروط وفي إطار احترام سيادة الشعوب وحقوقها في تقرير المصير. وتشكل التحديات الاقتصادية التي يواجهها البلد حافزاً أساسياً لإحراز التقدم نحو بناء نموذج اقتصادي يحل محل النموذج القائم على الربح الذي ساد خلال مائة سنة الماضية، وليس هذا تحدياً سهلاً؛ ولكن نمو سكان البلد وقدراتهم البشرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية يدل على أن بناء

الاشتراكية البوليفارية يتجه نحو مرحلة جديدة متممة بقدر أكبر من التماسك والروح البناءة والقدرة على مواصلة كفالة حقوق الإنسان لجميع السكان.

المصادر

اعتمد في إعداد هذا التقرير على مساهمات مؤسسات الدولة الفنزويلية التالية

وزارات القوى الشعبية للصحة؛ والتعليم؛ وخدمات السجون والبلديات والحركات الاجتماعية؛ وشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين؛ والاشتراكية الاقتصادية والمياه؛ وشؤون الشعوب الأصلية؛ والشؤون الداخلية والعدل والسلام؛ والتعليم الجامعي والعلوم والتكنولوجيا؛ والاتصال والإعلام؛ والتخطيط؛ والنيابة العامة والدفاع العام.

Notes

- ¹ Gaceta Oficial de la República Bolivariana de Venezuela núm. ext. 6.119, de fecha 4 de diciembre de 2013.
- ² Publicado en Gaceta Oficial de la República Bolivariana de Venezuela N° 6.214. Fecha 14 de enero 2016.
- ³ Publicado en Gaceta Oficial de la República Bolivariana de Venezuela N° 6.277. Fecha 13 de mayo de 2016.
- ⁴ Publicado en Gaceta Oficial N°6.218 del 2 de marzo de 2016.
- ⁵ Publicada en Gaceta Oficial N° 39.236 del 6 de agosto de 2009.
- ⁶ Misión es una política pública que de forma masiva, acelerada y progresiva, materializa las condiciones para el disfrute de uno o más derechos sociales de personas o grupos, con la participación directa del pueblo. Gran Misión es conjunto concentrado de políticas públicas y recursos para el mismo fin y Micro Misión es una expresión temporal de política pública destinada a atender y resolver un problema particular. Ley Orgánica del Sistema Nacional de Misiones, Grandes Misiones y Micro Misiones (Gaceta Oficial de la República Bolivariana de Venezuela N° 5.154 del 19/11/ 2014).
- ⁷ Decreto N°1.394 publicado en la Gaceta Extraordinaria N° 6.154, del 19 de noviembre de 2014.
- ⁸ Estos resultados los podemos observar en los gráficos relativos a los indicadores: Inversión Pública en Educación (1999-2013), Inversión Pública en Salud (1999-2013), Inversión Pública en Vivienda (1999-2013), Inversión Pública en Seguridad Social (1999-2013), Inversión Pública en Desarrollo Social y Participación (1999-2013), Inversión Pública en Cultura y Comunicación Social (1999-2013) e Inversión Social en Ciencia y Tecnología (1999-2013), ver anexo estadístico Venezuela en Cifras.
- ⁹ Ver en anexo estadístico Venezuela en cifras: Proporción de Niños y Niñas menores de 5 años con Peso Inferior al Normal (1990-2012), Comparación de la sub-alimentación en la población de América Latina (2011-2013) y Porcentaje de Crecimiento de Niños y Niñas a los 7 años (1990-2010).
- ¹⁰ Programa dirigido a reinsertar dentro de un sistema educativo y productivo a personas que no culminaron sus estudios de la tercera etapa de educación media y diversificada, para que obtengan su título de bachiller integral.
- ¹¹ La Misión Sucre es un plan nacional de acceso a la educación universitaria que surge como iniciativa de carácter estratégico.
- ¹² La Colección Bicentenario es el nombre que recibe el conjunto de libros escolares editados por el Estado para distribuirlos gratuitamente en las escuelas.
- ¹³ El Proyecto Canaima Educativo, que consiste en la entrega de computadoras portátiles a las niñas y niños del Subsistema de Educación Básica.
- ¹⁴ El sistema contempla tres fases. La primera (fase de inicio), durante el último trimestre del 2013, la segunda fase (de despliegue) en 2014, y una tercera fase (de integración) durante 2015 y 2016.
- ¹⁵ Publicada en Gaceta Oficial N° 40.190 del 18 de junio de 2013.
- ¹⁶ Decreto N° 9.194 publicado en Gaceta Oficial N° 40.027 del 11 de octubre de 2012.

- ¹⁷ Los Cuadrantes de Paz son una división territorial por un (1) kilómetro cuadrado, a fin de ubicar estratégicamente a nivel geográfico a los integrantes de los organismos de seguridad del Estado, quienes interactúan con la comunidad.
- ¹⁸ De conformidad con la resolución N° 86 de fecha 19 de marzo de 2010 del Ministerio del Poder Popular para Relaciones Interiores, Justicia y Paz.
- ¹⁹ Ley Orgánica Contra la Delincuencia Organizada y Financiamiento al Terrorismo; Ley Orgánica sobre el Derecho de las Mujeres a una Vida Libre de Violencia, Ley Orgánica de Protección de los Niños, Niñas y Adolescentes, Código Penal y la Ley de Migración y Extranjería.
- ²⁰ En 2007 se dictó el Plan de Acción Nacional contra el Abuso Sexual y la Explotación Sexual Comercial y se elabora el Plan Piloto para la Lucha contra la Pornografía de Niños, Niñas y Adolescentes en las Instituciones Educativas del Distrito Metropolitano de Caracas. Posteriormente, se diseñó un Plan de Trabajo entre el Servicio Administrativo de Identificación, Migración y Extranjería, el Instituto Nacional de Aeronáutica Civil y las líneas aéreas de Venezuela. En 2014 se suscribió un Plan de Trabajo con el Alto Comisionado de la Naciones Unidas para los Refugiados (ACNUR).
- ²¹ Sentencia N° 359 del 6 de mayo de 2014.
- ²² Se pueden mencionar los siguientes programas: Programa Maternidad segura, deseada y feliz en el marco de la Protección de los Derechos Sexuales y Derechos Reproductivos; el Programa Flora Tristán creado para promover la transformación de los patrones de crianza y cuidado que le han sido impuesto a las mujeres e impulsando la corresponsabilidad de hombres, mujeres, comunidad y Estado; el Programa Luisa Cáceres de Arismendi con el objetivo de contribuir a la protección y defensa de los derechos humanos de las mujeres privadas de libertad y sus familiares a través del desarrollo de acciones de formación, capacitación, asistencia social.
- ²³ Sesiones 24ª y 25ª, celebradas los días 2 y 3 de junio de 2015 en el Comité de Derechos Económicos, Sociales y Culturales del OACNUDH, Ginebra.
-